

فالمنتظر من الاستثمارات المهيكلّة الواردة في القانون رقم 18 - 22 هو ضرورة أن تتبّع نهج تركيز أهدافها على التوجّه نحو الأسواق الدولية أي الاستثمار الموجه نحو التصدير و المسمى بالاستثمارات التجارية وفق المفاهيم المعتمدة في هذا الشأن على المستوى الدولي كأولوية قصوى و برنامج خاص بالنسبة للاقتصاد الجزائري . و تجسيد ذلك يكون بضرورة أن يقوم المستثمرون بالتركيز و بالأساس على التصدير و